الأمم المتحدة

A/74/338

الجمعية العامة

Distr.: General
29 August 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ٥٤ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة

مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٣/١٠١ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يُقدّم إليها تقريراً حول مسائل السياسات العامة المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل تحسين الخبرات الفنية والفعالية، والشفافية، والمساءلة، والتمثيل الجغرافي، ومراعاة المنظور الجنساني، ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وكذلك مشاركة الشباب. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير معلومات عن تنفيذ الإصلاحات في المنظمة ما اتصل منها بالبعثات السياسية الخاصة. ويغطي هذا التقرير، وهو السابع المقدم إلى الجمعية عن هذا البند، الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٨ إلى تموز/يوليه ٢٠١٩.

وتبين الأنشطة والإنجازات الوارد وصفها في هذا التقرير ما تقدمه البعثات السياسية الخاصة من مساهمة بالغة الأهمية في جهود الأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين. ويهدف إصلاح الأمم المتحدة إلى تعزيز القدرة على تحسين الدعم المقدم للبعثات السياسية الخاصة في تنفيذ ولاياتها المعقدة في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

* A/74/150.

260919 190919 19-14795 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٠١/٧٣ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يُقدّم إليها تقريراً عن مسائل السياسات العامة المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل تحسين الخبرات والفعالية، والشفافية، والمساءلة، والتمثيل الجغرافي، ومراعاة المنظور الجنساني، ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وكذلك مشاركة الشباب. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير معلومات عن تنفيذ عملية الإصلاح في المنظمة ما اتصل منها بالبعثات السياسية الخاصة.

٢ – وظلت البعثات السياسية الخاصة من بين أكثر الأدوات فعالية الموجودة تحت تصرف الأمم المتحدة لصون وتعزيز السلام والأمن الدوليين ودعم الجهود الوطنية والإقليمية في هذا الصدد. ويصف هذا التقرير السبل التي عملت بها هذه البعثات خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل النهوض بالدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وتسويتها والحفاظ على السلام.

٣ – وتختلف البعثات السياسية الخاصة اختلافًا كبيرًا في ولاياتها ونطاقها وهيكلها ونُهجها. ويعمل العديد منها في أوضاع أمنية معقدة وغير مستقرة تتسم بنزاعات ذات أبعاد طائفية ووطنية وإقليمية وأعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين وتهديدات عابرة للحدود، مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

٤ – وفي هذا السياق للسلام والأمن، تعتمد البعثات السياسية الخاصة نهجاً تمكنها من تنفيذ ولاياتها بشكل أفضل رغم التحديات التي تواجهها. أولا، تعطي الأولوية للعمل والحوار السياسي والوساطة مع جميع الأطراف لبناء الثقة وإيجاد حلول سياسية. وفي حالات النزاعات التي يطول أمدها، تعمل على المشاركة بمزيد من الفعالية مع العمليات المحلية باعتبارها وسيلة للمساعدة في تسوية النزاع على الصعيد المحلي وفي تهيئة بيئة مواتية للعمليات على المستوى الوطني. وثانيا، تتعاون البعثات السياسية الخاصة على نحو أوثق من أي وقت مضى مع المنظمات الإقليمية وغيرها. ويأتي ذلك اعترافًا بأن وحدة الشركاء الدوليين ضرورية لدوام نجاح الجهود السياسية، ولا سيما في سياق الاستقطاب العالمي. وثالثا، تعتمد نُهجاً أكثر شمولا وتكاملا للوفاء بولاياتها، مع التسليم بأن السلام لا يمكن تحقيقه واستدامته إلا إذا شاركت فيه جميع شرائح المجتمع، بما فيها النساء والشباب. وأخيرا، قامت البعثات في عدة حالات بضبط تأثيراتها ومخاطرها الأمنية، مبينة بذلك قدرة كبيرة على التكيف والصمود والعزم على البقاء والإنجاز في بيئات شديدة الخطورة.

٥ – وتمكن عملية إصلاح الأمم المتحدة من زيادة التركيز على منع نشوب النزاع وتحقيق السلام المستدام، مع ما يترتب على ذلك من آثار واضحة على عمل البعثات السياسية الخاصة. وفي إطار الهياكل الجديدة للتعاون بين الركائز، تعمل البعثات السياسية الخاصة بشكل أوثق مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأفرقة القطرية من خلال نُهُج إقليمية مشتركة وأكثر اتساقا. ودمج مكتب دعم بناء السلام في إدارة الأمانة العامة للشؤون السياسية وبناء السلام المنشأة حديثا ييسر عمل البعثات السياسية الخاصة بشكل أوثق مع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وأصبحت الآن مهام الدعم الفني للبعثات السياسية الخاصة ضمن هيكل سياسي تنفيذي إقليمي وحيد في المقر، بينما يسر تفويض السلطة المعزز، بدعم من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال الجديدة، والمهام الاستشارية ومهام الدعم المنوطة بإدارة الدعم العملياتي الجديدة تنفيذ الولاية بمزيد من الفعالية.

٦ - ويغطي هذا التقرير، وهو السابع المقدم إلى الجمعية العامة عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، التطورات التي حدثت خلال الفترة الممتدة من آب/أغسطس ٢٠١٨ إلى تموز/يوليه ٢٠١٩. ويركز فرعه الثاني على التطورات العملياتية الرئيسية. ويقدم الفرع الثالث موجزا عن الحوار التفاعلي الذي عُقد مع الدول الأعضاء بشأن البعثات السياسية الخاصة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٩. ويتناول الفرع الرابع عددا من قضايا السياسة العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة على النحو الذي طلبته الجمعية العامة، ويقدم الفرع الخامس بعض الملاحظات على عمل البعثات السياسية الخاصة وسبل تعظيم أثرها.

ثانيا - التطورات التشغيلية

أفريقيا

٧ - في أفريقيا، دعمت البعثات السياسية الخاصة مجموعة من الجهود الإقليمية والوطنية التي تبذل لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وفي منطقة البحيرات الكبرى، عزز مكتب مبعوثي الخاص دعمه لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأعطى الأولوية لتعزيز التعاون الإقليمي وبناء الثقة، ومواجهة التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة وتعزيز الحوار الشامل والعمليات السياسية في المنطقة. وساعد مبعوثي الخاص في تعزيز الآلية المشتركة الموسعة للتحقق وآلية المتابعة المشتركة بشأن تحالف القوى الديمقراطية اللتين ما زالتا منبرين هامين لتحسين تبادل المعلومات والتعاون الإقليمي لتحييد القوى الهدامة.

٨ - وواصل ممثلي الخاص لوسط أفريقيا القيام نيابةً عني بمساع حميدة في المنطقة دون الإقليمية بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل معالجة قضايا عبر إقليمية مثل الأزمة في حوض بحيرة تشاد والأمن البحري في خليج غينيا والتنقل الرعوي.

٩ - ومن خلال تبادل رسائل مع رئيس مجلس الأمن في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (S/2018/955) وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (S/2018/979)، وُسع نطاق ولاية مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان لتشمل منطقة القرن الأفريقي، التي حُددت لتشمل الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، أوفد مبعوثي الخاص الجديد للقرن الأفريقي إلى المنطقة وبدأ مشاورات مع كل من الزعماء الإقليميين وأمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وفريقه الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وفي تموز/يوليه ٢٠١٩، دعا، في نيروبي، مبعوثي الخاص مختلف كيانات الأمم المتحدة إلى حضور حلقة عمل تتناول سبل تنفيذ استراتيجية الوقاية الإقليمية الشاملة للقرن الأفريقي على نحو فعال.

١٠ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال دعم حكومة الصومال الاتحادية وولاياتها الاتحادية الأعضاء في مجالات ذات أولوية تشمل النظام الاتحادي، والاستعراض الدستوري، والتحضير للانتخابات العامة في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١، والمصالحة، والإصلاح الاقتصادي، وانتقال المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن والمؤسسات الصومالية.

١١ - ومن أجل دعم الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا وتمشيا مع الولايات الصادرة عن مجلس الأمن، تعهد مبعوثي الخاص بعدد من الالتزامات في المنطقة مع شركاء وأصحاب مصلحة متعددين، بما في ذلك إجراء مشاورات مع ميسر ووسيط الحوار بين الأطراف البوروندية. وأعرب مبعوثي الخاص عن التزام الأمم المتحدة بدعم الحوار، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي.

١٢ - وعملت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة في ليبيا. وعندما بدأت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة في طرابلس في آب/أغسطس ٢٠١٨، سهّلت البعثة التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ودعمت الترتيبات الأمنية اللاحقة والإصلاحات الاقتصادية التي تستهدف تمويل الجماعات المسلحة. وأُعيد ندب معظم موظفي البعثة الدوليين من تونس العاصمة إلى طرابلس في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، لإنهاء فترة وجود على أساس التناوب. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، افتُتح مركز إنساني للأمم المتحدة في بنغازي. وبعد أن بدأ الجيش الوطني الليبي هجوما عسكريا على طرابلس في نيسان/أبريل ٢٠١٩، ركزت البعثة جهودها على التخفيف من حدة التوترات والتوصل إلى وقف لإطلاق النار وتحقيق عودة إلى المحادثات السياسية وتيسير المساعدة الإنسانية.

١٣ - وسرّع مبعوثي الشخصي للصحراء الغربية الجهود من أجل دفع العملية السياسية. وفي يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ ويومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، عقد اجتماعات مائدة مستديرة في سويسرا بين كل من المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) والجزائر وموريتانيا. وكانت هذه الاجتماعات أول اجتماعات تعقد وجهاً لوجه في سياق العملية السياسية منذ عام ٢٠١٢. وقد جرت في مناخ متسم بالصدق والاحترام والروح البنّاءة خلصت فيه إلى أنها يمكن أن تشكل بداية جديدة للعملية السياسية. وشجع المبعوث الشخصي الوفود على استكشاف بوادر حسن النية وزيادة الثقة. وفي أعقاب تلك الاجتماعات، أصدروا بيانات مشتركة معربين فيها عن رغبتهم في الاجتماع من جديد في إطار الشكل ذاته.

١٤ - وبذل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل المساعي الحميدة في دعم الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل منع التوترات السياسية والحفاظ على السلام. وعمل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس المكتب مع أصحاب المصلحة الوطنيين جنبا إلى جنب مع الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل الدعوة إلى توطيد الديمقراطية في المنطقة قبل الانتخابات الرئاسية في كل من نيجيريا والسنغال وموريتانيا التي أُجريت في ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩، على التوالي. وقدم المكتب الدعم أيضا للجهود التي تبذلها القيادات الإقليمية من أجل مواجهة التهديدات التي يشكلها كل من الإرهاب والجريمة المنظمة وتغير المناخ والاشتباكات بين القبائل.

١٥ - وبذل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو المساعي الحميدة بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين الممثلين في غينيا - بيساو، التي تضم الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الأمم المتحدة. وكانت هذه الجهود مفيدة في مواجهة الأزمات السياسية والمؤسسية التي تؤثر على البلد وفي حث السلطات الوطنية على إجراء الانتخابات التشريعية المؤجلة مرتين في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩. وعلاوةً على جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدعم من مكتب

الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أدى كل من رئيس وزراء جديد وأعضاء الحكومة اليمين في ٢٢ حزيران/يونيه و ٣ تموز/يوليه ٢٠١٩، على التوالي.

١٦ – وواصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي الاضطلاع بدور تنسيقي في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن الدوليين. وعمل ممثلي الخاص لدى الاتحاد الأفريقي بانتظام مع كل من قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والسلك الدبلوماسي من أجل تعزيز التعاون بسبل منها تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الموقع في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

الأمريكتان

١٧ – وفرت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا دعماً محدد الهدف لتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وتقلدت الحكومة الجديدة مهامها بقيادة الرئيس إيفان دوكي ماركيز في آب/أغسطس ٢٠١٨. ومدد مجلس الأمن، في قراره ٢٤٣٥ (٢٠١٨)، ولاية البعثة عاماً آخر حتى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وعملت البعثة بشكل وثيق مع كل من الإدارة الجديدة وحزب القوة الثورية البديلة المشتركة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية من أجل تعزيز التقدم المحرز وبناء الثقة فيما يتعلق بالالتزامات الرئيسية المنصوص عليها في الاتفاق المتعلق بولاية البعثة وهي: إعادة إدماج أفراد العصابات السابقين وتنفيذ الضمانات الأمنية المتعلقة بهم وبالمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. وقد بُذلت الجهود لتعزيز الآليات القائمة من أجل التصدي للتهديدات الأمنية ومنع حدوث عمليات قتل تطال القادة الاجتماعيين والمقاتلين السابقين. وعملت البعثة أيضا مع الأطراف من أجل التعجيل بتنفيذ برامج إعادة الإدماج، بما في ذلك عن طريق تعزيز تحسين التنسيق بين السلطات المحلية والمقاتلين السابقين وتشجيع استثمارات القطاع الخاص وتعزيز إعادة الإدماج الاقتصادي المراعي للاعتبارات الجنسانية.

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

١٨ – عملا بالولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بموجب قراري مجلس الأمن ٢٤٠٥ (٢٠١٨) و ٢٤٦٠ (٢٠١٩)، قدمت البعثة الدعم إلى حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى تعزيز السلام وتنفيذ برنامجها الإصلاحي. وعقدت البعثة حوارات منتظمة مع مختلف الأطراف لتعزيز عملية السلام، وقدمت تقارير عن حالة حقوق الإنسان، ودعمت المبادرات الإقليمية من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني، ودعت إلى تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عقدت الحكومة والأمم المتحدة مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان، الذي أظهر خلاله الشركاء الدوليون التزامهم المستمر بأفغانستان وببرنامج الحكومة للإصلاح. وعملت البعثة أيضا على تيسير تنفيذ مبادرات السلام المحلية، بجمعها المسؤولين وممثلي القبائل وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي – رجالا ونساء – لإعداد نُهُج لحل المنازعات. وقدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مشروع الأمم المتحدة للدعم الانتخابي، المساعدة التقنية إلى الحكومة وهيئات إدارة الانتخابات من أجل إجراء الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٨، وهما يواصلان تقديم المساعدة للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

١٩ - وتعمل مبعوثتي الخاصة المعنية بميانمار على معالجة الشواغل الدولية المستمرة إزاء أزمة الروهينغيا. وبعد تعيينها في نيسان/أبريل ٢٠١٨، قامت بزيارة ميانمار في سبع مناسبات وبنغلاديش في خمس مناسبات، إضافة إلى السفر إلى العديد من البلدان الأخرى، بما في ذلك ضمن المنطقة. وعملت مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات الوطنية والشركاء الإقليميون والدوليون والسكان المتضررون والمجتمع المدني. ودعت أثناء لقاءاتها إلى المساءلة وإنهاء العنف في راخين وإتاحة الوصول غير المقيد إلى الأشخاص المتضررين ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة وتحفيز التنمية المنصفة والشاملة للجميع. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، مددت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج الإنمائي وحكومة ميانمار العمل بمذكرة تفاهم ثلاثية لمدة سنة أخرى. ويهدف إطار التعاون هذا إلى تهيئة الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة إلى أماكنهم الأصلية أو إلى أماكن يختارونها.

أوروبا

٢٠ - واصل مكتب مستشاري الخاص المعني بقبرص العمل مع الزعماء القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك وغيرهم من المتحاورين في قبرص في ظل استمرار توقف المفاوضات. وقد اجتمع زعماء الطائفتين مرتين خلال الاجتماعات التي يسرّها الأمم المتحدة، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، واتفقوا على اتخاذ تدابير هامة لبناء الثقة، بما في ذلك فتح نقطتي عبور جديدتين وتطهير تسع مناطق مشتبه في خطورتها على جانبي الجزيرة بهدف العمل نحو إخلاء قبرص من الألغام. وقام المكتب بجهود مكثفة لدعم التدابير الرامية إلى زيادة تقارب الطائفتين، مثل قابلية التشغيل البيني للهواتف المحمولة وترابط شبكات الكهرباء، وهو يواصل تيسير عمل اللجان التقنية المشتركة بين الطائفتين.

٢١ - وعمل مكتب ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية بشكل وثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي بشأن الحالة في جورجيا في إطار مباحثات جنيف الدولية، وهو إطار تتشارك المنظمات الثلاث في رئاسته. وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للنزاع في جورجيا، قمت بحثّ جميع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية على اعتماد نهج بناء وتطلعي يتيح لهذا المحفل الذي لا غنى عنه الوفاء بولايته. وتحقيقا لهذه الغاية، وبهدف إشراك جميع الأطراف في التوصل إلى حلول سياسية للخلافات القائمة، عمل المكتب على تنسيق الأنشطة الوقائية والتيسيرية بشكل وثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي.

الشرق الأوسط

٢٢ - تعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على النهوض بالحوار السياسي الجامع والمصالحة الوطنية والمجتمعية وتعزيز العلاقات بين بغداد وإربيل. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو ٢٠١٨، وهي الأولى التي تُجرى منذ الهزيمة العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، عملت البعثة مع ممثلي الأحزاب السياسية لتعزيز إجراء عملية انتخابية تتسم بالشفافية والمصداقية. وقدمت البعثة أيضا المساعدة التقنية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات أثناء عملية إعادة فرز الأصوات وفقا للتكليف الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩،

أطلقت البعثة، بالتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، التي تلبي الاحتياجات المتنوعة والدقيقة للضعفاء في المرحلة الانتقالية بعد انتهاء النزاع في العراق.

٢٣ - ويعمل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين للحفاظ على الاستقرار في لبنان، وهو أمر اتسم بأهمية حاسمة بشكل خاص خلال فترة عدم وجود حكومة في الفترة الفاصلة بين الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو ٢٠١٨ وتشكيل حكومة جديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وقدم المكتب الدعم أيضا في متابعة ثلاثة مؤتمرات دولية رئيسية عُقدت في عام ٢٠١٨، بما في ذلك فيما يتعلق بتنشيط الاقتصاد في لبنان. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ركَّز المكتب بشكل خاص على العمل بنشاط لتعزيز ترسيخ وبسط سلطة الدولة اللبنانية. وشمل ذلك العمل مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية من أجل زيادة نشر الجيش اللبناني في جميع أنحاء لبنان. وفي الوقت نفسه، واصلت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام الوفاء بمهام الإبلاغ عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٢٤ - ويعمل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مع الشركاء الإقليميين والدوليين في بذل الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوترات ومنعها، وتشجيع إدخال تحسينات على الأرض دعماً للشعب الفلسطيني، والنهوض بالمفاوضات السياسية من أجل التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، تكون فيه القدس عاصمة للدولتين، في إطار تسوية إقليمية شاملة تتوافق مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ووفقا لخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ولمبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام والقانون الدولي. وتركزت جهود المنسق الخاص على وجه الخصوص على الحالة في غزة، لأغراض منها حشد الدعم للمشاريع الإنسانية الطارئة ودعم جهود الوساطة التي تقودها مصر.

٢٥ - وعمل مبعوثي الخاص إلى سوريا على تعزيز القواسم المشتركة بين الأطراف السورية والجهات المعنية الدولية لدعم إيجاد حل سياسي للنزاع السوري يقوده السوريون ويمتلكون زمامه وتيسره الأمم المتحدة، ويلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري إلى الكرامة والحرية والعدالة، استنادا إلى مبدأي المساواة وعدم التمييز، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والبيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا (انظر قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، المرفق الثاني). وبُذلت جهود خاصة تركزت على إشراك الأطراف بشكل مباشر لبناء الثقة وإشاعة الاطمئنان؛ والتشجيع على اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين؛ وإشراك السوريين من جميع مناحي الحياة؛ وتشكيل لجنة دستورية متوازنة وذات مصداقية وشاملة للجميع؛ ومساعدة المجتمع الدولي على التكاتف لدعم هذه الأهداف.

٢٦ - وبذل مبعوثي الخاص إلى اليمن جهودا مكثفة للعمل مع مختلف أصحاب المصلحة من أجل إنهاء النزاع. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، دعا إلى إجراء مشاورات بين اليمنيين في السويد أسفرت عن اتفاقات بشأن مدينة ومحافظة الحديدة وموانئ الحديدة وصليف ورأس عيسى؛ وإنشاء آلية تنفيذية لتفعيل الاتفاق المتعلق بتبادل الأسرى؛ وإصدار بيان تفاهم بشأن تعز، تشكِّل جميعُها اتفاق ستوكهولم (S/2018/1134، المرفق). ولاحقا، قرر مجلس الأمن بموجب قراره ٢٤٥٢ (٢٠١٩) إنشاء بعثة سياسية

خاصـــة هي بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. وتواصـــل هذه البعثة، بالتعاون الوثيق مع مبعوثي الخاص إلى اليمن ومكتبه، العملَ مع الأطراف بهدف تنفيذ اتفاق الحديدة.

عمل مختلف أنواع أفرقة رصد الجزاءات

٢٧ - اســـتحدثت لجنة مجلس الأمن المنشـــأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) آليةً للحصـــول على إعفاءات للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بهدف تقديم المساعدة الإنسانية إلى جمهورية كوريا الشـــعبية الديمقراطية وفقا للفقرة ٢٥ من قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى معالجة الشواغل المتعلقة بالعواقب الإنسانية السلبية الناجمة عن تدابير الجزاءات. ويرد تفصيل ذلك في مذكرة المساعدة على التنفيذ رقم ٧، التي اعتمدتها اللجنة في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٨.

٢٨ - وأنهى مجلس الأمن بموجب قراره ٢٤٤٤ (٢٠١٨) نظام الجزاءات المفروضـة على إريتريا المنشـأ عملا بقراراته ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١) و ٢٠٦٠ (٢٠١٢) و ٢١١١ (٢٠١٣). وفي القرار نفسه، عدّل المجلس ولاية لجنة الجزاءات المعنية بحيث تشرف على التدابير المتعلقة بالصومال فقط، وقرر أن تُعرف اللجنة باسـم لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشـأن الصـومال. وأنهى المجلس أيضـاً ولاية فريق الرصـد المعني بالصـومال وإريتريا اعتباراً من ١٦ كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٨، وأنشأ، اعتباراً من تاريخ اتخاذ القرار وحتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، فريق الخبراء المعني بالصـومال، المؤلف من سـتة خبراء ومقره في نيروبي. وتشـمل ولاية فريق الخبراء مهام فريق الرصـد في ما يتعلق بالصومال.

٢٩ - وفيما يتعلق بنظام الجزاءات في جمهورية أفريقيا الوسـطى، حدد مجلس الأمن، في بيان أدلى به رئيس مجلس الأمن مؤرخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩ (S/PRST/2019/3)، النقاط المرجعية الرئيسية لإصلاح قطاع الأمن، وعملية نزع السـلاح والتسـريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وإدارة الأسـلحة والذخيرة. ويسترشد المجلس بهذه النقاط المرجعية في استعراض تدابير حظر توريد الأسلحة المفروضة على حكومة جمهورية أفريقيا الوسـطى، الذي سـيجري في ٣٠ أيلول/سـبتمبر ٢٠١٩. وفي رسـالة مؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/609)، قدمتُ تقييما للتقدم المحرز بشـأن النقاط المرجعية الرئيسـية، بالتشـاور مع سـلطات جمهورية أفريقيا الوسـطى وكيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

٣٠ - وأنيطت بفريق الخبراء المعني بليبيا ولاية مسـاعدة لجنة مجلس الأمن المنشـأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشـأن ليبيا. وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩، قدمتُ تقريرا لمجلس الأمن عن تنفيذ القرار ٢٤٢٠ (٢٠١٨)، الذي مدد المجلس بموجبه الأذون الواردة في القرارين ٢٢٩٢ (٢٠١٦) و ٢٣٥٧ (٢٠١٧) والمتعلقة بتفتيش السـفن المتجهة إلى ليبيا أو القادمة منها في أعالي البحار قبالة سـواحل ليبيا، من أجل كفالة التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة (S/2019/380).

٣١ - وفي ٢٨ آب/أغسـطس ٢٠١٨، قدمت تقريري الرابع إلى مجلس الأمن بشـأن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاسـتقرار واسـتعادة النظام الدسـتوري في غينيا - بيسـاو (S/2018/791). وأكدتُ مجددا التوصيات الواردة في تقريري السابق (S/2017/715) بالإبقاء على نظام الجزاءات، وإنشاء فريق خبراء لدعم عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو.

ثالثا – جلسات تحاوُر مع الدول الأعضاء

٣٢ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في القرار ١٠١/٧٣ أن يعقد بانتظام جلسات تحاوُر جامعة بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، وطلبت إلى الأمانة العامة الاتصال بالدول الأعضاء قبل عقد تلك الجلسات بغية كفالة مشاركتها على نطاق واسع وبشكلٍ مجدٍ.

٣٣ – وفي أعقاب مشاورات أُجريت مع الميسرين المشاركين لهذا البند ومكتب اللجنة الرابعة، نظمت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام جلسة التحاور السنوية السادسة بشأن البعثات السياسية الخاصة في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٩ حول موضوع ”تكييف البعثات السياسية الخاصة مع سياقي السلم والأمن المتغيرين“.

٣٤ – وأشارت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام في ملاحظاتها إلى أن العديد من البعثات السياسية الخاصة تعمل في بيئات متزايدة التعقيد والصعوبة. وألقت الضوء على إعطاء البعثات الأولوية للحوار السياسي والوساطة، فضلا عن إقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وأكدت على جهود البعثة الرامية إلى تشجيع العمليات السياسية والعمليات السلمية الأكثر شمولا، بما في ذلك من خلال زيادة المشاركة المجدية للنساء والشباب، وسلطت الضوء على المبادرات الرامية إلى معالجة المسائل المستجدة المتعلقة بتغير المناخ والتكنولوجيات الرقمية. وأكدت على الأثر الإيجابي لإصلاح الأمم المتحدة، لا سيما من حيث الاتساق والتكامل على نطاق المنظومة، فضلا عن دعم عمل البعثات السياسية الخاصة.

٣٥ – وقدمت الأمينة العامة المساعدة لعمليات الدعم إحاطة عن تحسين الخدمات التي تقدمها إدارة الدعم العملياتي المنشأة حديثاً إلى البعثات السياسية الخاصة. وسلطت الضوء على الأثر العام الإيجابي للإصلاح الإداري، ولا سيما تبسيط عمليات الموارد البشرية وتفويض السلطة مباشرة من الأمين العام إلى رؤساء البعثات. وقد تحسنت قدرة شعبة الأنشطة الخاصة داخل الإدارة على دعم بدء عمل البعثات، والعمليات الانتقالية، والزيادة المفاجئة، والخفض التدريجي والتصفية والاستجابة السريعة. وتشمل الابتكارات الإيجابية الأخرى دمج مهام اللوجستيات والمشتريات وإدارة الرعاية الصحية والسلامة والصحة المهنيتين في إدارة واحدة.

٣٦ – وخلال التبادل اللاحق للآراء، سلمت الدول الأعضاء بالدور الحاسم الذي تؤديه البعثات السياسية الخاصة في تعزيز وصون السلام والأمن الدوليين. وشددت على أهمية الملكية الوطنية، ودعت إلى زيادة التركيز على بناء القدرات المحلية على منع النزاعات والقيام بالوساطة، فضلا عن زيادة مشاركة النساء والشباب في العمليات السلمية. كما ألقي الضوء على الأهمية البالغة لتكثيف التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى لتنفيذ ولايات البعثات. وطلب عدد من الدول الأعضاء المزيد من المعلومات عن التعاون بين الركائز، وشجعت على زيادة التنسيق بين البعثات السياسية الخاصة والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة من أجل تحسين دعم الجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على السلام ودفع عجلة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٧ – وشدد بعض المتكلمين على ضرورة أن تنظر البعثات السياسية الخاصة في الاتجاهات الكبرى، من قبيل تغير المناخ والثورة الرقمية، وفي آثارها على السلام والأمن في سياقات البعثات. وأشارت عدة دول أعضاء إلى أهمية أن تكون ولايات البعثات واضحة وذات مصداقية وقابلة للإنجاز، ومزودة بما يكفي

من الموارد. وأُطلقت دعوات إلى تعيين مزيد من النساء في الوظائف القيادية العليا للبعثات. وأعرب عدد من المتكلمين عن قلقهم إزاء دعم وتمويل البعثات السياسية الخاصة ودعوا إلى التصدي لهذه المسألة.

رابعا – مسائل السياسات العامة الرئيسية المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة

الشراكات الإقليمية وعمل المكاتب الإقليمية

٣٨ – تتسم التحديات الراهنة بدرجة من التعقيد تتطلب من الأمم المتحدة بناء شراكات قوية مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى من أجل تحقيق أثر أكبر على الأرض. وعلى النحو المبين في الفرع الثاني أعلاه، فإن الكثير من العمل الذي تقوم به البعثات السياسية الخاصة يتم بالتعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين ودعمًا لجهودهم. وتعمل مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية في وسط إفريقيا ووسط آسيا وغرب إفريقيا ومنطقة الساحل على تعزيز هذه الشراكات عبر مجموعة من قضايا السلام والأمن الشاملة لعدة قطاعات.

٣٩ – وقد تعاون مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين في دعم عدد من العمليات السياسية والانتخابية. فعلى سبيل المثال، قام ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بإيفاد بعثتين مشتركتين قبل الانتخابات مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى نيجيريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، والسنغال في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في البلدين في شباط/فبراير ٢٠١٩. وكانت هذه الزيارات الرفيعة المستوى فرصًا للقاء المسؤولين الحكوميين وأحزاب المعارضة والهيئات الانتخابية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى كفالة إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشفافة.

٤٠ – وعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أيضًا مع الشركاء من أجل توحيد الجهود بشكل أكبر في منطقة الساحل. ونُظمت مناسبتان رفيعتا المستوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في أبوجا، ترأس ممثلي الخاص، بالاشتراك مع ممثلَيْ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، اجتماعا للمنظمات العاملة في منطقة الساحل، ومنها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وهيئة دول منطقة لبتاكو – غورما للتنمية المتكاملة، من أجل تقييم الأولويات وتنسيق الإجراءات. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، نظمت الأمم المتحدة، في شراكة مع البنك الدولي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتحالف من أجل منطقة الساحل، اجتماعًا بشأن منطقة الساحل في بالي، إندونيسيا، على هامش الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل استكشاف الفرص المتاحة لتعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، من خلال خطة الدعم الخاصة بها.

٤١ – وفي الوقت نفسه، كثف مكتبُ الأمم المتحدة لوسط أفريقيا والجماعةُ الاقتصادية لدول وسط أفريقيا العمليات المشتركة لتوجيه الرسائل وإجراء التحليلات والزيارات لبلدان المنطقة. ومن الأمثلة على ذلك بعثة مشتركة أجراها ممثلي الخاص لوسط أفريقيا مع الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط

أفريقيا إلى بانغي في نيسان/أبريل ٢٠١٩ من أجل تقديم دعم موحد للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، نظم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا معتكفا لاستعراض طرائق التعاون، واعتمدا خطة عمل مشتركة لعام ٢٠١٩. واتفق الكيانان على إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والتعاون الأمني وبناء القدرات، وكذلك على رصد وتقييم أنشطتهما المشتركة.

٤٢ - وعمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بشكلٍ وثيق مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز الحوار والتعاون. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩، عقدت فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن اجتماعها الاستشاري السادس عشر في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وناقشت التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي جرى التوقيع عليه في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٩، عقدتُ مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، المؤتمر السنوي الثالث للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي أتاح منبرا لاستعراض التعاون والتحديات الحالية للسلام والأمن والتنمية في القارة.

٤٣ - وعمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا مع بلدان وسط آسيا الخمسة، وبشكل متزايد مع أفغانستان، لدعم جهودها الرامية إلى زيادة التعاون الإقليمي. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نظم المركز في بيشكيك الاجتماع السنوي الثامن لنواب وزراء خارجية دول وسط آسيا لمناقشة المبادرات داخل المنطقة الإقليمية وعبر الحدود، الرامية للتصدي للتطرف العنيف والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، فضلا عن التحديات الاقتصادية والبيئية، بما في ذلك إدارة المياه العابرة للحدود. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وحزيران/يونيه ٢٠١٩، عقد المركز الإقليمي اجتماع خبراء إقليميا لمناقشة سبل تعزيز التعاون في مجال المياه. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وفي أعقاب مشاورات إقليمية، كشف المركز عن استراتيجية جديدة لتنشيط عمله الرامي إلى تعزيز التعاون الإقليمي في إدارة المياه العابرة للحدود، بالتعاون الوثيق مع الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال.

٤٤ - وقد عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا ومكتب مكافحة الإرهاب التابع للأمانة العامة بالشراكة مع الحكومات الوطنية في وسط آسيا، ومع منظمات أخرى، من أجل دعم التنفيذ الإقليمي لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أجرى المركز الإقليمي، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، تدريبا إقليميا في عشق أباد بشأن موضوع ''الممارسات الجيدة في مجال أمن الحدود وإدارتها لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب''.

تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها

٤٥ - تضطلع البعثات السياسية الخاصة بدور متزايد الأهمية في تعزيز المشاركة المجدية للمرأة في العمليات السياسية، وكذلك في صنع السلام وبناء السلام على نطاق أوسع. وهي تكثف جهودها لإدراج التحليلات المراعية للاعتبارات الجنسانية في عملها بصورة منهجية، من أجل منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له، وضمان إدماج منظور جنساني وإشراك المرأة في المشاريع.

٤٦ - وفي ليبيا، ساعدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في إنشاء منبر جديد للنساء الليبيات في الأحزاب السياسية من أجل التواصل وتبادل الخبرات بشأن التحديات والفرص المتاحة فيما يتعلق بتعزيز

مشاركة المرأة في القيادة السياسية. وعززت البعثة أيضا دور المرأة في المصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي من خلال مشروع للمصالحة الوطنية يدعمه صندوق بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعُقد أول اجتماع بشأن المرأة والوساطة في ليبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لتهيئة إنشاء شبكة نسائية من الوسيطات من أجل دعم اتفاقات السلام المحلية والحفاظ عليها وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وأعمال الدعوة التي تقوم بها.

٤٧ - وفي الجمهورية العربية السورية، قام مبعوثي الخاص إلى سوريا بتوسيع عضوية المجلس الاستشاري للمرأة السورية وعقد عدة اجتماعات مع المجلس من أجل مناقشة المسائل المتعلقة بجدول أعمال المحادثات بين الأطراف السورية. وقام مكتب مبعوثي الخاص، في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، بإنشاء برنامج جديد للزمالات، من أجل تقديم تدريبات متعمقة في مجالي الوساطة والتفاوض لأعضاء المجلس الاستشاري من أجل تعزيز مهاراتهن للمشاركة الفعالة في العملية السورية.

٤٨ - وفي العراق، أجرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مشاورات مع القيادات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان، أفضت إلى إنشاء الفريق الاستشاري للمرأة العراقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ويعمل الفريق كمصدر مستقل للخبرة والمشورة لممثلي الخاص للعراق ويعمل كآلية لتحقيق الشمول، من أجل ضمان إسماع أصوات المرأة العراقية وشواغلها وخبراتها في العمليات السياسية.

٤٩ - وفي كولومبيا، تواصل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، دعم المبادرات المثمرة التي تقودها المحاربات السابقات من أجل تيسير عملية إعادة إدماجهن. واعتمدت البعثة توجيهات جنسانية ووضعت دليلًا عمليًا بشأن عملية التحقق التي تراعي الاعتبارات الجنسانية. ويوفر هذا الدليل أدوات لإجراء تحليل يراعي الاعتبارات الجنسانية للضمانات الأمنية، فضلا عن إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمحاربات السابقات.

٥٠ - وفي غرب إفريقيا، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، دورة لتدريب المدربين في أكرا في أيار/مايو ٢٠١٩ لأكثر من ٣٠ من العاملات في بناء السلام من ١١ بلدا في المنطقة، من أجل تعزيز المهارات في تحليل النزاعات وتيسير الحوار وإجراء الوساطة.

٥١ - وفي وسط آسيا، عقد مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا حلقة دراسية إقليمية في طشقند في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ عن دور البرلمانات في إشراك أفغانستان في أطر التعاون فيما بين بلدان وسط آسيا من خلال الدبلوماسية الوقائية. وعُقدت جلسة مخصصة للبرلمانيات لاستكشاف السبل التي يمكن للمرأة من خلالها استخدام آليات التعاون البرلماني من أجل تعزيز السلام والأمن في المنطقة.

مشاركة الشباب وتمكينهم

٥٢ - يحوي العالم حاليًا أكبر جيلٍ شابٍ في التاريخ، وغالبًا ما يمثل الشباب غالبية السكان في البلدان التي تشهد عمليات سلام. وتمشيا مع قراري مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) بشأن الشباب والسلام والأمن، ومع استراتيجية الأمم المتحدة للشباب، التي أُطلقت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

والتي تهدف إلى توسيع نطاق العمل من أجل تلبية احتياجات وتطلعات الشباب، تعمل البعثات السياسية الخاصة بشكل متزايد على إشراك الشباب لتسخير إمكاناتهم كعوامل للتغيير السلمي.

٥٣ - وفي كولومبيا، اعتمدت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا استراتيجية للنهوض بالشباب والسلام والأمن، مع التركيز بوجه خاص على دور الشباب في إعادة الإدماج والضمانات الأمنية. وأنشأت البعثة شبكة من جهات اتصال شبابية في جميع مكاتبها الإقليمية ودون الإقليمية لضمان الأخذ بمنظور شبابي في أنشطة التحقق والتواصل التي تقوم بها. ويسرت البعثة أيضا مبادرات الحوار بين القادة الشباب، بمن فيهم ممثلو الأحزاب السياسية، لدعم تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. ويعمل الشابات والشبان الذين شاركوا في هذه الحوارات حاليا على تنفيذ خطط عمل مشتركة وعلى التفاوض بشأن إنشاء تحالفات للشباب بين الأحزاب.

٥٤ - وفي العراق، وخلال الفترة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠١٩، نظمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق سلسلة من خمس حلقات عمل في جميع أنحاء البلد حول موضوع ''الشباب العراقي: رواد للحوار والاستقرار''. وأتاحت حلقات العمل هذه لأكثر من ١٥٠ من قادة الشباب الفرصة لتبادل وجهات النظر حول التحديات التي يواجهونها واستكشاف فرص المشاركة في جهود السلام والاستقرار في العراق.

٥٥ - وفي وسط آسيا، أطلق مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا مشروع ''أكاديمية للوقاية'' لدعم مبادرات الشباب للدبلوماسية الوقائية في المناطق الحدودية في جميع أنحاء وسط آسيا وأفغانستان.

٥٦ - ونظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون مع حكومة بوركينا فاسو، المنتدى السنوي الأول للشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وناقش المنتدى التحديات التي تحد من مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار والسبل الكفيلة بتحسين مشاركتهم.

٥٧ - وفي الصومال، دعمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لجنة شباب غالكعيو المشتركة، في استضافة الاحتفالات باليوم الدولي للسلام، وذلك في غالكعيو في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وقد تحاورَ أكثر من ٣٠٠ شاب، بمن فيهم ممثلو الشباب من الحكومات الإقليمية والمحلية، في مناقشات جماعية ومنافسات رياضية وغير ذلك من الأنشطة المجتمعية. وتعمل البعثة الآن بشكلٍ وثيق مع اللجنة لدعم وتحقيق الاعتراف الرسمي بمشاركتها في عملية السلام في غالكعيو.

السلامة والأمن

٥٨ - تعمل البعثات السياسية الخاصة في كثير من الأحيان في بيئات أمنية شديدة التقلب والصعوبة، تتسم في بعض الحالات بوجود نزاعات عسكرية مستمرة شديدة وأعمال تمرد واضطرابات اجتماعية وأنشطة إرهابية.

٥٩ - ويواجه موظفو الأمم المتحدة مخاطر جمة أثناء قيامهم بواجباتهم في بيئات البعثات في بلدان من قبيل أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، والصومال، والعراق، وليبيا، واليمن. وبيَّنَ الهجومُ بقذائف الهاون على مجمع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في مقديشو في أوائل عام ٢٠١٩

والحوادثُ التي تعرضت فيها مركبات بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لرصاصات طائشة بالقرب من الخطوط الأمامية في الحديدة المخاطرَ التي يتعرض لها بعض موظفي الأمم العاملين في البعثات السياسية الخاصة. وبينما تسعى المنظمة جاهدة إلى ضمان تحقيق التوازن الصحيح بين أهمية الولايات ومدى التعرض للمخاطر الأمنية، فإنها تدعم البعثات السياسية الخاصة كي تكيف أوضاعها من أجل الاستجابة الفعالة للتحديات الناشئة. وفي إطار القيام بذلك، تعمل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وقيادة البعثات السياسية الخاصة بشكل مستمر طوال عملية إدارة المخاطر مع إدارة السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة وكيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة على مراجعة الاستراتيجيات وتعديلها. والهدف من ذلك هو التقليل إلى أدنى حد ممكن من أي تأثير أمني سلبي محتمل على الأفراد وعلى تنفيذ الولايات لجميع البعثات.

٦٠ - وفي حين تعتمد الأمم المتحدة في المقام الأول على الحكومات المضيفة لتوفير الأمن لموظفيها، فإن السلطات الوطنية في بعض السياقات لا تمتلك سوى قدرة محدودة على تقديم هذه الخدمات. ونتيجة لذلك، فإن البعثات السياسية الخاصة تتعهد تدابير هامة للتخفيف من حدة المخاطر الأمنية، بما في ذلك نشر أفراد أمن مدنيين مسلحين تابعين للأمم المتحدة مع مركبات مدرعة، وتفادي تضارب وجود الأمم المتحدة والبعثات الميدانية مع أطراف النزاع، وزيادة التعاون بين الشركاء الإقليميين وأفراد حفظ السلام على الأرض، واستخدام وحدات الحراسة التي توفرها الدول الأعضاء، وعند الاقتضاء، الاستعانة بشركات الأمن الخاصة وفقًا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

التوزيع الجغرافي وتمثيل الجنسين

٦١ - إن تعزيز التنوع الجغرافي ليس مجرد التزام بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بل هو أيضا عامل حاسم لفعالية الأمم المتحدة وشرعيتها بوصفها منظمة عالمية. وأنا ما زلت ملتزمًا بتشجيع إيجاد قوة عاملة أكثر تنوعًا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، كان توزيع ٣٨٦ ١ موظفاً من الموظفين المعينين دوليا الذين يعملون في البعثات السياسية الخاصة في الميدان كالتالي: ٢٣,٤ في المائة من المجموعة الأفريقية، و ٢٢,٩ في المائة من مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ١٢,٥ في المائة من مجموعة دول أوروبا الشرقية، و ٦,٦ في المائة من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٣٣,٨ في المائة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وبالنسبة إلى الموظفين المعينين محليا البالغ عددهم ٨٩٩ ١ موظفاً، كانت النسب كالتالي: ١٥,٦ في المائة من المجموعة الأفريقية، و ٧٤,٢ في المائة من مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ٠,٣ في المائة من مجموعة دول أوروبا الشرقية، و ٧,٤ في المائة من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١,٣ في المائة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

٦٢ - وما زلت ملتزما بالقدر نفسه بتحسين تمثيل المرأة في المنظمة بأسرها، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة في الميدان. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، بلغت نسبة النساء من الموظفين المعينين دوليا الذين يعملون في هذه البعثات ٣٣,٥ في المائة، بزيادة طفيفة قدرها ١,٧ في المائة عن العام السابق. ومن الموظفين المعينين محليا، بلغت نسبة النساء ١٧,٩ في المائة، بزيادة طفيفة قدرها ١,٨ في المائة. ويوضح هذا التقدم البطيء أنه لا بد من بذل المزيد من الجهود لضمان تمثيل أكبر للمرأة في المنظمة على جميع المستويات، بهدف تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٢٨.

المراحل الانتقالية للبعثات وتأثيرها على البعثات السياسية الخاصة

٦٣ - يشكل ضمان مراحل انتقالية تطلعية للبعثات أولوية رئيسية لمنظومة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى دعم البلدان في الحفاظ على السلام والمضي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتعتبر المراحل الانتقالية للبعثات فترات مهمة ضمن عملية التغيير الأطول أمدا التي تضطلع بها البلدان المضيفة. فهي تسهم في تحديد ما إذا كانت المكاسب التي تحققت بشق النفس على مدى عقود مكاسب راسخة أم عرضة للمخاطر. ولضمان نجاح المراحل الانتقالية، لا بد من تخطيط متكامل مبكر وملكية وطنية قوية وإقامة شراكات معززة، بما في ذلك الشراكات مع الحكومات الوطنية والجهات المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والمؤسسات والمجتمعات المحلية. وتحقيقًا لهذه الغاية، أصدرت توجيهًا داخليا بشأن التخطيط لعمليات الانتقال في شباط/فبراير ٢٠١٩ لتحسين عملية تخطيط المراحل الانتقالية. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير عمليتين انتقاليتين لبعثتين كان لهما تأثير على البعثتين السياسيتين الخاصتين في غينيا - بيساو وهايتي.

٦٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أصدرت تقريرا خاصا مشفوعا بتوصيات لإعادة تشكيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (S/2018/1086) وإعادة ترتيب أولويات مهامها، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٠٤ (٢٠١٨). وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، جدد مجلس الأمن، في قراره ٢٤٥٨ (٢٠١٩)، ولاية البعثة السياسية الخاصة لمدة عام آخر وأيد توصياتي، بما في ذلك اتباع نهج ثلاثي المراحل للخفض التدريجي للبعثة تمهيدا لإغلاقها المرتقب بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وتعمل الكيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشكل وثيق مع المكتب المتكامل لدعم هذه العملية الانتقالية.

٦٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، أنشأت فرقةُ العمل المتكاملة لغينيا - بيساو فريقاً عاملاً فرعيا معنيا بعمليات الانتقال يشترك في رئاسته كل من شعبة غرب أفريقيا التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي الميدان، يجمع فريق العمل المتكامل المعني بالفترة الانتقالية، الذي يرأسه نائب ممثلي الخاص والمنسق المقيم، الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية في الأمم المتحدة لتيسير التخطيط المشترك للمرحلة الانتقالية والمشاورات وتبادل المعلومات. وفي يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، نظم المشروعُ المتعلق بالعمليات الانتقالية للأمم المتحدة المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، وشعبةُ غرب أفريقيا دورةً تدريبية في غينيا - بيساو لتعزيز قدرات البعثة والفريق القطري في مجال عمليات التخطيط للفترة الانتقالية. ويعكف المشروع المشترك على تعيين أخصائي في عمليات الانتقال تمهيدا لإيفاده إلى غينيا - بيساو لدعم التخطيط لعمليات الانتقال على نطاق المنظومة، بالتعاون الوثيق مع البعثة.

٦٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١٩، قدمت تقريرا إلى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2019/198)، أوصيتُ فيه بإعادة تشكيل عملية حفظ السلام لتصبح بعثة سياسية خاصة. وقد استُرشد في ذلك بعملية تقييم استراتيجية شاملة ومستفيضة على نطاق المنظومة، أُجريت بالتشاور مع حكومة هايتي والجهات الوطنية الأخرى صاحبة المصلحة. وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠١٩ (S/2019/387 و S/2019/387/Corr.1)، عرضت الدور المحدد والهيكل المقترح لهذه البعثة السياسية الخاصة.

٦٧ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، طلب مجلس الأمن، في قراره ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، الذي من المقرر أن يبدأ عملياته في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. والمكتب مكلَّف بإسداء المشورة لحكومة هايتي بشأن تشجيع وتعزيز الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، وكذلك دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى إطلاق عملية حوار وطني بين الهايتيين، والتصدي لتجاوزات حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون. وعملت ركيزتا الأمم المتحدة للسلام والتنمية في هايتي معًا على صياغة نهج مشترك لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين سيادة القانون وتعزيز مؤسسات الحكم.

٦٨ - وفي مراحل ما بعد إغلاق البعثات، تؤدي البعثات السياسية الخاصة الإقليمية دورا رئيسيا في دعم المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية للحفاظ على مكاسب بناء السلام. ففي غرب أفريقيا، على سبيل المثال، يعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشكل وثيق مع منظومة الأمم المتحدة والجهات الوطنية صاحبة المصلحة في سيراليون وكوت ديفوار وليبريا بعد إغلاق البعثات هناك لضمان استمرار توفير الدعم للجهود المحلية الرامية إلى الحفاظ على السلام والتنمية والمصالحة. ويقدم المكتب أيضا الدعم إلى عملية الأمم المتحدة الانتقالية في غينيا - بيساو. وهذا يدل على زيادة الطلب على خدمات المكتب، على نحو ما لاحظه مجلس الأمن في بيان صادر عن رئيسه (S/PRST/2019/7). وفي هذا السياق، قررت إجراء مراجعة استراتيجية مستقلة لنطاق ولاية وأنشطة المكتب وتقديم توصيات إلى المجلس قبل إجراء مناقشاته بشأن تجديد ولاية البعثة، التي سوف تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

خامسا - إصلاح الأمم المتحدة

٦٩ - في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أجري عدد من التغييرات الهامة نتيجة للإصلاحات الواسعة النطاق التي أقرتها الجمعية العامة لإعادة تشكيل هيكل السلام والأمن، وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتحويل النموذج الإداري. وتجعل هذه الإصلاحات المنظمة أكثر فاعلية وأكثر خضوعا للمساءلة وأكثر استجابة، إذ ستركز بشكل أكبر على الأشخاص الذين تخدمهم وبدرجة أقل على العمليات الداخلية.

٧٠ - ويترتب على كل مسار من مسارات الإصلاح الثلاثة هذه آثار على عمل البعثات السياسية الخاصة. فقد أعطت إعادة تنظيم هيكل السلام والأمن الأولويةَ لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، بطرق من بينها وضع المهام المضطلع بها في المقر لدعم البعثات السياسية الخاصة في هيكل سياسي - عملياتي إقليمي وحيد. وقد كفل ذلك اتباع نهج أكثر اتساقا على نطاق مجموعة الالتزامات السياسية والعملياتية لركيزة السلام والأمن. وتخضع الأفرقة التي توفر الدعم لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة العاملة في نفس المناطق لقيادة نفس المدير والأمين العام المساعد.

٧١ - وفي الميدان، تتعاون البعثات السياسية الخاصة على نحو متزايد مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأفرقة القطرية لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي وسط أفريقيا، على سبيل المثال، تقوم البعثة السياسية الخاصة الإقليمية، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بمواءمة جهودها بشكل أوثق مع عملية حفظ السلام، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ولمواجهة التحديات الإقليمية.

٧٢ - وبناء على ذلك، طلبت من الهيكل السياسي - العملياتي الإقليمي الوحيد إعطاء الأولوية لوضع نُهُج إقليمية منسقة لزيادة تيسير التعاون بين البعثات السياسية الخاصة وغيرها من أشكال وجود الأمم المتحدة. وفي القرن الأفريقي، على سبيل المثال، تعمل مبعوثتي الخاصة بشكل وثيق مع مختلف كيانات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية على تنفيذ استراتيجية وقائية إقليمية شاملة للقرن الأفريقي. وسوف يسهل هذا النهج التشاركي العمل على نطاق المنظومة لدعم الجهود الإقليمية الرامية إلى النهوض بالسلام والأمن والتنمية.

٧٣ - ويسهل دمج مكتب دعم بناء السلام، بعد إعادة تنشيطه، في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام المنشأة حديثا اتباع نهج أكثر شمولية في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ويجعل ذلك من الممكن إسداء مشورة أكثر تنسيقًا للبعثات السياسية الخاصة حول كيفية الاستفادة من صندوق بناء السلام والعمل بشكل أوثق مع لجنة بناء السلام. وأصبحت الترتيبات المشتركة بين البعثات السياسية الخاصة وهيكل بناء السلام أكثر تواترا. فعلى سبيل المثال، قام رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بزيارة مشتركة رفيعة المستوى بصحبة رئيس لجنة بناء السلام والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام إلى بوركينا فاسو وغامبيا وكوت ديفوار لتقييم الطريقة التي يمكن فيها للأمم المتحدة تقديم دعم أكثر استهدافا لجهود السلام والمصالحة التي تقودها البلاد.

٧٤ - وفي إطار هياكل جديدة للتعاون على نطاق الركائز، تعمل البعثات السياسية الخاصة بشكل أوثق مع نظام المنسقين المقيمين المعزز لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على السلام والمضي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي البعثات السياسية الخاصة المتكاملة، مثل تلك المنتشرة في أفغانستان، والصومال، والعراق، وغينيا - بيساو، ولبنان، وليبيا، يؤدي نواب الممثلين الخاصين للأمين العام القائمون بمهام ثلاثية والمنسقون المقيمون ومنسقو الشؤون الإنسانية دورًا رئيسيًا في الجمع بين مختلف كيانات الأمم المتحدة للعمل مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة بشأن الأولويات المملوكة وطنياً التي تتركز حول أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

٧٥ - وأدى إنشاء إدارة الدعم العملياتي إلى تحسين القدرة على توفير دعم سريع ومُحسّن للبعثات السياسية الخاصة، لا سيما خلال المنعطفات الحرجة من قبيل بدء البعثة والزيادة الحادة في قوامها وتقليصها التدريجي وتصفيتها. وقد تجلى ذلك في حالة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، التي تلقت الدعم من إدارة الدعم العملياتي، بعملها منذ إنشائها في تعاون وثيق مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وتم إيفاد رئيس البعثة والفريق المتقدم في غضون يوم واحد من تسلم ولاية أولية من مجلس الأمن. وفي غضون الأيام العشرة التالية لذلك، تم نشر القدرات الطبية، بما في ذلك فرق انتشال بطائرات الهليكوبتر والإجلاء الطبي الجوي، بالإضافة إلى ١٨ عربة مصفحة وسيارة إسعاف مصفحة واحدة من مخزون النشر الاستراتيجي.

٧٦ - ويؤدي النموذجُ الإداري الجديد للأمم المتحدة إلى تمكين المديرين والموظفين وييسط العمليات عاملا في الوقت نفسه على زيادة الشفافية وتحسين سبل أداء المهام. لقد أصدرتُ تفويضات مبسطة للسلطة لأكثر من ٢٠٠ رئيس من رؤساء كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة، مما أدى إلى مواءمة المسؤولية عن تنفيذ الولايات مع سلطة إدارة الموارد وتقريب عمليات صنع القرار من مواضع التنفيذ.

سادسا – الملاحظات

٧٧ – تدل أنشطة وإنجازات البعثات السياسية الخاصة المبينة في هذا التقرير على إسهامها الهام في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. غير أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بمعزل عن الجهود الأخرى. ومازال تعاون البلدان المضيفة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، وكذلك الدعم المقدم من أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع، أمرا بالغ الأهمية. وأحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم إلى البعثات السياسية الخاصة أثناء سعيها إلى تنفيذ الولاية المنوطة بكل منها.

٧٨ – ومازالت البعثات السياسية الخاصة تواجه تحديات خطيرة ناشئة عن الطبيعة المتطورة للنزاعات والبيئات الأمنية المعقدة والمتقلبة التي يعمل فيها كثير منها. ومن المهم إلى أقصى درجة أن يُكفَلَ احتفاظ البعثات بالمرونة اللازمة لتكييف عملياتها بسرعة مع الظروف المتغيرة في الميدان.

٧٩ – وتعمل عملية إصلاح الأمم المتحدة على تعزيز التركيز على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام وتمكين البعثات السياسية الخاصة من الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو أفضل. وإنني ملتزم بكفالة توثيق التنسيق والتعاون بين البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة، وبعثات حفظ السلام والأفرقة القطرية بما يتفق مع ولاية كل منها. وأحث الدول الأعضاء على مواصلة دعمها لخطتي الإصلاحية.

٨٠ – ومن الضروري إقامة شراكات قوية بين البعثات السياسية الخاصة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية، مثل المنظمات الإقليمية، لدعم الجهود الجماعية الرامية إلى دعم البلدان في سعيها الحثيث إلى الحفاظ على السلام. وسأواصل العمل مع شركائنا الاستراتيجيين لاستكشاف سبل أخرى لتعزيز رؤيتنا المشتركة بشأن منع نشوب النزاعات وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٨١ – وفي الوقت الذي تعمل البعثات السياسية الخاصة على منع نشوب النزاعات وإنهائها والحفاظ على السلام والتنمية، فإنها تعتمد بشكل متزايد نُهُجا ترمي إلى تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق فعالية الجهود واستدامتها. ومن البوادر المشجعة أن نلاحظ إنشاء عدة شبكات نسائية تعمل الآن بشكل وثيق مع البعثات السياسية الخاصة للنهوض بالعمليات السياسية والسلمية المعقدة. بيد أنه يلزم بذل مزيد من الجهود لإيصال صوت المرأة وإبراز مشاركتها.

٨٢ – وأحث على تكثيف الجهود الرامية إلى كفالة الانتباه إلى احتياجات الشباب وتطلعاتهم. ومن الضروري للغاية الاستثمار في تمكين قدراتهم للحفاظ على السلام والمضي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٨٣ – وإنني على ثقة من أن الدول الأعضاء ستستمر في تقدير العمل الهام الذي تضطلع به البعثات السياسية الخاصة ودعمه. وألاحظ، في هذا الصدد، المسألة العالقة المتصلة بترتيبات تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة.

٨٤ – وأود أن أشيد بممثليّ الخاصين ومبعوثيّ الخاصين وبتفاني وشجاعة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها الذين يعملون في بعثات سياسية خاصة في ظل ظروف صعبة في كثير من الأحيان للوفاء بوعد ميثاق الأمم المتحدة. وإنني أقدر عملهم والتزامهم تقديراً عميقاً.

المرفق

بعثات الأمم المتحدة السياسية الخاصة (في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩)

المبعوثون والمستشارون والممثلون الخاصون والشخصيون للأمين العام

١ - المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بقبرص

٢ - المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية

٣ - المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية

٤ - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٥ - ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

٦ - المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا

٧ - المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى

٨ - المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن

٩ - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

١٠ - المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي

١١ - المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار

١٢ - المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي

شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات، وغيرها من الكيانات والآليات

١٣ - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

١٤ - فريق الخبراء المعني بالسودان

١٥ - فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

١٦ - فريق الخبراء المعني بليبيا

١٧ - فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى

١٨ - فريق الخبراء المعني باليمن

١٩ - فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

٢٠ - فريق الخبراء المعني بمالي

٢١ - فريق الخبراء المعني بالصومال

٢٢ - فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات

٢٣ - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)

٢٤ - الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

٢٥ - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

٢٦ - فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

٢٧ - مكتب أمين المظالم التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩)

المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى

٢٨ - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

٢٩ - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

٣٠ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

٣١ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

٣٢ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

٣٣ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

٣٤ - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

٣٥ - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

٣٦ - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا

٣٧ - مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

٣٨ - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٣٩ - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

٤٠ - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا